أ/ بطاهر بختة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
- جامعة مستغانم-

د/ بكريتي بومدين
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
- جامعة مستغانم -

الملتقى الوطني حول

المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة

يومي 28 و29 نوفمبر 2017

عنوان المداخلة:" تحديات التي تواجه التنمية المستدامة"

– دراسة مقارنة بين الجزائر وقطر-

المحور الأول: التنمية المستدامة، مفاهيم، أبعاد، وغايات.

ملخص

كانت التنمية المستدامة بمثابة التفكير بالنهوض بهذه الدول من وه ن التخلف التي تتخبط فيه، والعمل على جعلها عناصر مشاركة وفعالة في عملية العولمة، حتى يكون لها نصيب من ثمارها، بدل من الحياد والعزوف الذي لا يفيد.

فكانتالتنمية المستدامة هي الطريق الأمثل الذي تبنته جميع الدول خاصة الجزائر وقطر وإن كانت تتفاوت لتحقيق ما يسمى بعولمة عادلة، تخدم مصالح الفقراء، وتعمل على ترقية وتأهيل البلدان النامية وتثبيتها بشكل ناضج على مسار العولمة. وقد بدأ مفهوم التنمية المستدامة كخطوة أولى بقضية البيئة، والتي طغت على سطح القضايا الدولية، لتكون بمثابة إنذار يهدد مستقبل البشرية جمعاء، و فهي عامل مهم يساهم بشكل كبير في تحقيق التقدم لكلا الدولتين.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، النمو، التنمية البشرية، المجهودات، المؤشرات الاجتماعية.

Abstract : The sustainable development as a reflection of these countries to the advancement of this topic and underdevelopment which plague it, and work to make the elements of participation and effective in the process of globalization, so have a share of the fruit, rather than neutrality and aversion, which does not help .Sustainable development is the best way was adopted by all private Algeria and Qatar states though vary to achieve the so-called fair globalization, serve the interests of the poor, and is working to upgrade and rehabilitation of developing countries and mature installed on the path of globalization. The concept of sustainable development has begun the first step the issue of the environment, which overshadowed the surface of international issues, to serve as a warning threatens the future of all humanity, and an important factor contributing significantly to the progress of both countries.

Keywords: sustainable development, growth, human development efforts, social indicators.

مقدمة

لقدبرز مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم على أكثر تقدير مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي، وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا الاعتبارات البيئية التي عكرة صفوا حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية، مثل التسخين الحراري للجو وفقدان طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء، الأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تعدت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

إن شعوب العالم النامي مثل دولة الجزائر وقطر تعيش وتحت ضغوط العولمة إرهاصات تنازعها كثير من التناقضات، ما بين الانبهار الذي وصل إليه العالم المتقدم ومحاولة تبني جميع سبله للوصول إلى ما وصل إليه، وبين ضغوط العولمة التي تفرض عدم تجاوز الخطوط الحمراء للتخلف، وتأتي التنمية المستدامة لتعبر عن مدى تطلعات هذه الشعوب على جميع الأصعدة، فهل التنمية المستدامة كفيلة بإخراج هذه الشعوب من بؤرة التخلف وجعل العولمة في خدمة العالم النامي والمصالح والقيم الإنسانية، أم أنها مجرد حلقة محكمة من حلقات العولمة تدفع بها إلى الخضوع أكثر فأكثر. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن أن يساهم تحليل مؤشرات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وقطر؟**

الأسئلة الفرعية

- ما ماهية التنمية المستدامة ؟
- كيف يتم تحليل مستوى التنمية المستدامة في كل من الجزائر و قطر؟

فرضيات الدراسة

- إن المفهوم الجديد للتنمية لا يزال مبهم لدى الكثير من أصحاب القرار وصانعي السياسات التنموية.
- يقوم تحديد مستوى التنمية المستدامة على تحليل مختلف مؤشراتها و مجهوداتها.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة فهي تركز على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تساهم في تحديد مفهوم التنمية المستدامة، وتحديد أهم المجهودات التي بذلتها كل من الجزائر وقطر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إضافة إلى شرح مختلف المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في كلا الدولتين.

منهج الدراسة: استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب موضوع دراستنا فهو يقوم بوصف كل ما يحدث في البيئة التي تحدث فيها الدراسة ومن ثم يقوم بتحليل كل المتغيرات و البيانات لغرض استخلاص نتائج جيدة.

هيكل الدراسة: قسمنا دراستنا إلى محورين، فقد ركزنا في المحور الأول على مفهوم و مبادئ واستراتيجيات التنمية المستدامة، أما المحور الثاني فقد قمنا بتحديد مجهودات كلا الدولتين في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، كم قمنا بتركيز على مؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في كلا الدولتين وأيضا تطرقنا إلى أهم معوقاتها.

المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة كعامل محفز لدى أي دولة فهي تعبر عن مدى قدرة الأجيال على محافظة على ثروات الأجيال القادمة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة وأسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خططها

سنتعرض في هذا العنصر إلى مفهوم التنمية المستدامة وأسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خططها.

1. مفهوم التنمية المستدامة

يعرفها " W.Ruckelshaus " :تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة"[1]

وفي عام 1987 تم تعريف التنمية المستدامة من طرف اللجنة الدولية للتنمية والبيئة بأنها" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[2]."

كما يعرفها Edward Barbier:"بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة."[3]

كما تعرف على أنها" نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية الإنسان .وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها."[4]

كما عرفت أيضا:"هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد."[5]

نستنتج من التعاريف السابقة أن التنمية المستدامة هي تعبير عن تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بثروات الأجيال القادمة.

2. أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة

يعدأسلوب النظم أو المنظومات شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري، ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الوطني ككل وإن أي تغير على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة، إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من

---

[1]. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2007 ، ص 15.

[2]. سمير خيري مرسي غانم، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي**، كلية الاقتصاد، جامعة الشقراء، المملكة العربية السعودية، 2006، ص2.

[3]. جمعون نوال، **دور التمويل المصغر في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004، ص29.

[4]. كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية**،**مجلة علوم إنسانية**، العدد25، نوفمبر 2006، ص3.

[5]. محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه، **اقتصاديات الموارد**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص294.

خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي[6].

2- تحديد الأوليات بعناية، وضع خطة قائمة على التحليل للآثار الصحية و الإنتاجية و الايكولوجية (بيئة) وتحديد الواجب التصدي لها بفعالية.

3- الاستفادة من كل دولار تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية.

4- استخدم أدوات السوق حيثما يكون ممكنا مثل: فرض ضرائب وسوم على انبعاث الغاز وتدفق النفايات.

5- استخدام القرارات الإدارية والتنظيمية، بإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات التي تسعى إلى تقليل من أخطار البيئة.[7]

6- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف أي وضع سياسة تحقق الربح للجميع وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة ومواردها.

7- العمل مع القطاع الخاص أي عمل الدولة مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسا في العملية الاستشارية من خلال تشجيع البيئة للمؤسسات وإنشاء نظام الايزو14000 الذي يشه بان الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة و البيئة وتوجيه التمويل الخاص صوب تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات.

8- الاشتراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئة لبلد ما وهو ما يجعل فرص النجاح قوية.

9- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا أي الحكومات و الدول التي بإنشاء ارتباطات تشمل الحكومة و القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ تدابير وإجراءات الحد من بعض المشاكل البيئية.

10- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية أي يمكن للمدرين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ومن الأمثلة على ذلك دول أوروبا الشرقية حيث تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة تلوث الهواء وهذا بفضل تحسين تنظيم المنشات من الداخل.[8]

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بأنها:[9]

-تنمية طويلة المدى، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛

-مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تراعي وتُوفر حقوق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية وإن المساواة في هذا السياق نوعان الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق؛

-هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد، تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى؛

-تتميز التنمية المستدامة بالتداخل والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية؛

---

[6].عبد الباقي محمد، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص35.

[7]. انجد روستير، **المبادئ العشرة للعقيدة البيئية**، مجلة التمويل والتنمية، 1996، ص4.

[8]. سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة الدول العربية- حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص89.

[9].زرنوج ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقيمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص130.

-هي تنمية تُولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته، وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها؛[10]

-للتنمية المستدامة بعد نوعي، فهي تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع؛

-تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي؛

- مجالاتها متعددة وتتكون على الأقل من ثلاث، اقتصادية اجتماعية، بيئية، وأهمية المفهوم تكمن في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات، فالاقتصادية مبدأها الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية مبدأها العدالة والبيئية مبدأها الرئيسي القدرة الاحتمالية للأرض على تجديدها مواردها.[11]

ثالثا: استراتيجيات التنمية المستدامة

1- ثبات عدد السكان: تستند فكرة ثبات السكان إلى أن الزيادة السكانية في كثير من أنحاء العالم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق تحملها، إلى هذا تتجلى أبرز مظاهر المشكلة السكانية في الدول النامية بحيث لا يوجد تناسب بين الحجم الكلي للسكان وقاعدة الموارد الطبيعية و الاقتصادية المتاحة وكذلك التركي العمري للسكان، وضعف مساهمة المرأة في القطاعات الاقتصادية المتلفة وتدني الخصائص السكانية وتشوه توزيعهم الإقليمي مع قصر زمن تضاعفهم وزيادة نسب الفقر بينهم[12].

2- أشكال جديدة من التقنيات وعملية نقلها: لقد أدى استهلاك الطاقة المفرط في الدول الصناعية، وخاصة البترول إلى تخفيض أجل نفاذ هذا المورد في كثير من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط عموما ودول الخليج خصوصا، ولم يكن هذا الاستهلاك المفرط إلا نتيجة أنماط الإنتاج والتصنيع الكثيفة الاستخدام الطاقة التي تنتج الملوثات (الإنبعاثات الغازية) بكل تأثيراتها الضارة، إذ أن استخدام التقنيات الصناعية التي تعتمد على الديزل والمازوت ، ومصدر للطاقة سواء لأغراض صناعية أو أنشطة النقل هو السبب الرئيسي في انبعاثات أكاسد الكبريت ذات الآثار الصحية الوخيمة، كذلك فإن زيادة عدد المركبات في مدن الدول النامية وتنامي الاعتماد على السيارات الخاصة قد تسبب في زيادة انبعاث الكربون وال رصاص في هواء تلك المدن بشكل متصاعد، هذا ويعتبر الرصاص من المعادن الثقيلة ذات التأثير السام على صحة الإنسان، لذا فإن معدلات تركيزه في الهواء وسبل مواجهة تمثل مكانة خاصة في استراتيجيات تقنية الهواء وتحسينه باعتباره الحاجة البيولوجية الأولى لعموم البشر.[13]

3- الإدارة المتكاملة لنظم البيئية: هي توليفة من كل المعارف والمهارات التي تعمل معا بهدف الوصول إلى أحسن الأوضاع واستمرارها مع الزمن وعدم انقراضها، ويشير تعبير النظام البيئي إلى مفهوم ليس إلى وضع مادي، فهو يدل

---

[10].جعفر سمية، **دور صناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الكويت و ماليزيا**، رسالة ماجستير في الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص49

[11]. حفيظ بديار، **دور التمويل بالإجارة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية- دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014-2015، ص13.

[12].محمد سمير مصطفى، **استراتيجيات التنمية المستدامة- مقارنة نظرية تطبيقية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، بيروت، ص447.

[13].قصور ي ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة- حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، 2011-2012، ص39.

على مكان محدد يضم كل العوامل المادية التي تكون ما نطلق عليه بالبيئة وليس اعتباره مجرد موضع لتجميع الكائن الحي.[14]

4- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية: تنقسم الموارد الطبيعية التي يحولها الإنسان إلى مجموعتين:[15]

- الموارد المتجددة: وهي نظم بيئية منتجة لأشياء ويستخدمها الإنسان، نذكر من هذه النظم الأربعة الرئيسية: مصايد الأسماك، الغابات، المراعي والزراعة.

- الموارد غير المتجددة: وهي مخزونات البترول والغاز الطبيعي وطبقات الفحم الحجري وخامات المعادن ورواسب الفوسفات، والمياه الجوفية وغيرها.

5- تغير المناخ والتحديات البيئية الرئيسية: اصبح تغير المناخ محركا حاسما لمعوقات التنمية في كثير من البلدان ومع تنامي شبح تغير المناخ بدأت البلدان توجه مواردها نحو علاج الآثار الحالية والحيلولة دون وقوع أثار سلبية في المستقبل وعززت زيادة مساندة المانحين لعلاج أثار تغير المناخ أيضا من الاعتماد بقضايا تغير المناخ، وفي أكتوبر2008 تبنت مجموعة البنك الدولي إطارا استراتيجيا للتنمية والتغير المناخي، وألان يعتبر هذا الإطار هو الموجه لجهود البلدان في مساندة التنمية لتخفيض الإنبعاثات الكربونية و المتسمة بمرونة التكيف مع المناخ[16].

6- تحسين الأسواق وبناء مؤسسات: تغيب المؤسسات و الأسواق في كثير من الدول النامية، ومن ثم تدعوا الضرورة إلى بناء المؤسسات من أجل تصحيح اختلالات هذه الأسواق وتصحيح آلياتها، فالقطاع غير الرسمي يمارس معاملات بسيطة عائدها صغير ولا توفر لهم الحد الأدنى من العيش في أكثر الأحيان، لكن الشركات المتعددة الجنسيات ذات القدرة التنافسية العالمية التي تنتج أكثر وبتكلفة أقر وبجودة عالية استطاعت زيادة مبيعاتها وتتحول إلى السلع ذات التقنيات العالية التي تمكنها من النفاذ إلى السوقين المحلية والدولية.[17]

المحور الثاني: التنمية المستدامة في كل من (الجزائر وقطر)

ركزنا في هذا المحور على مجهودات و مؤشرات الاجتماعية و معوقات التنمية المستدامة في كل من الجزائر وقطر وذلك لغرض مقارنة بينهما.

أولا: مجهودات كل من الجزائر وقطر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

بذلت كل من الجزائر وقطر مجهودات عديدة في سبيل النهوض بمستوى التنمية المستدامة على مستوى الداخلي والخارجي.

1.مجهودات الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

تمثلت هذه المجهودات فيما يلي:

1- البرامج القطاعية :إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر يتجسد جزء من مضمونها في البرامج (2001-2014)، والتي شملت على مايلي:[18]

أ- مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004): بغلاف مال قدر ب525 مليار دج أي حوالي 07 مليار دولار، والذي تم توزيعه حسب مجالات الاستثمار كمايلي:

---

[14]. دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 003، ص47.

[15]. محمد سمير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص451.

[16]. تقرير رقم 08، **إستراتيجية مجموعة البنك الدولي من اجل التنمية المستدامة**، البنك الدولي، 2009، ص3.

[17]. قصوري ريم، مرجع سبق ذكره، ص41.

[18].ساعد بن فرحات، وداد عباس، **فعالية سياسة التشغيل في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، يومي 11و12 مارس2013، ص07.

- د عم الإصلاحات بنسبة08.6 % (45مليار دج)؛
- الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4% (654 مليار دج)؛
- التنمية المحلية بنسبة21.7 % (114 مليار دج)؛
- تطوير الموارد البشرية بنسبة 17.2% (90.2 مليار دج)؛

والذي كان يهدف إلى تحقيق:

-ا لحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

-خلق مناصب شغل كالحد من ظاهرة البطالة؛

-د عم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ب- ا لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): خصص لهذا البرنامج 8750مليار دج أي ما يقارب 114مليار دولار،، يتضمن مخصصات ما تبقى من برنامج الإنعاش الاقتصادي 1216 مليار دج، بالإضافة إلي برنامج تنمية الجنوب بقيمة 377 مليار دج، كبرنامج تنمية الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، وبرنامجا تكميليا للقضاء على السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج.

ج- برنامج الاستثمارات العمومية(2010-2014): خصص له مبلغ 21214 مليار دج أي ما يقارب 286 مليار دولار، منها 130 مليار دولار كغلاف مالي متبقي لاستكمال البرامج السابقة، و156 مليار دولار عبارة عن مشاريع جديدة: وقد تم توزيع مبالغ هذا البرنامج كما يلي:

-تهيئة الإقليم كتنمية البنية القاعدية بنسبة40% ؛

-د عم التنمية البشرية بنسبة47.7 %؛

-تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة12.3 %؛

-حيث تم في هذا البرنامج بتخصيص مبلغ 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة، وهذا من خلال إنشاء أربعة مدن جديدة، وتغطية مختلف تكاليف عمليات المحافظة على البيئة بما فيها تسيير النفايات .

-م ن خلال البرامج التنموية السابقة، اعتمدت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على بعض البرامج القطاعية والتي كان من أ همها القطاع الفلاحي، بغية الوصول إلى تنمية زراعية وريفية مستدامة، وهذا من خلال وضع سياسة للتجديد الفلاحي والريفي التي خصص لذا البرنامج الخماسي الأخير حوالي1000 دج، منها 600 مليار دج للتجديد الفلاحي.

2- محاولة الاقتداء بالدول المتقدمة: من خلال السعي إلى بلوغ المكاسب التنموية المحققة سواء التقنية منها أو التكنولوجية، المكاسب التي يمكن بلوغها دون إعطاء اهتماما بالغا بالبحث العلمي وتحويل المعرفة العلمية إلى تكنولوجيا في اقتصاد صار يعرف بالاقتصاد المعرفي أين تتشكل المعرفة أو المعلومة المتغيرة المحددة في كسب رهان التنافسية العالمية ومنه التمكن من بلوغ إحداث التنمية المستدامة.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك لبلوغ التنمية المستدامة: ما يمكن الإشارة إليه هو أن إفريقيا تجتذب أدنى المستويات من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنتا بباقي المناطق الأخرى من العالم، إذ نسجل عددا ضئيلا من الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير التي تقتصر في الغالب على تطبيق معرف قائمة بدلا من استحداث وتطبيق أفكار جديدة.

4- سن قوانين في إطار إستراتيجية متكاملة لبلوغ للتنمية المستدامة: لعل قانون تهيئة الإقليم الجزائري يعد من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال تهيئة إقليم وهو ما عمدت إليه الجزائر في القانون المتعلق بالتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي صدر في 2001 والذي يهدف إلى:

- مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة؛

- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية؛
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي[19].

2. **مجهودات قطر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة**

ساهمت دولة قطر منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 م في الجهود الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال اللجان الوزارية ذات الصلة المباشرة بتطبيقات التنمية المستدامة كلجنة الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة، واللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية، واللجنة الوزارية لشؤون الطاقة، علاوة على اللجان الوزارية المعنية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، كذلك ساهمت الدولة في اللجان وفرق العمل التي أقرت من قبل الاجتماعات المختلفة للوزراء المسؤولين عن التنمية المستدامة، وذلك لدراسة مواضيع اقتصادية واجتماعية وبيئية مختلفة.
بالإضافة إلى مساهمتها في وضع العديد من الأنظمة والقوانين في مجالات التنمية المستدامة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فيما يلي توضيح لذلك.

1- الأنظمة والقوانين: ساهمت دولة قطر مع شقيقاتها دول التعاون الخليجي في وضع العديد من الأنظمة والقوانين ذات الصلة بتطبيقات التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1985 م، من أهمها ما يلي:[20]

أ- النظام العام لحماية البيئة: وهو الإطار العام الشامل الذي يتضمن القواعد الأساسية للمحافظة على البيئة وحمايتها، وقد اعتمد هذا النظام من قبل المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون قمة مسقط عام 1985 م.

ب- النظام الموحد للتقييم البيئي للمشروعات: يهدف هذا النظام إلى التأكيد على ضمان عدم تأثير المشروعات الإنمائية المختلفة سلباً في البيئة والإنسان، وكذلك ضمان تعظيم آثارها الإيجابية، حيث يجب القيام بدراسات التقييم البيئي للمشروعات ضمن دراسات الجدوى لأي مشروع وربط ترخيص المشروعات بموافقة الجهة المسؤولة عن حماية البيئة على نتائج الدراسات .وقد اعتمد هذا النظام في قمة مسقط عام 1985 م.

ج- النظام الموحد لحماية الحياة الفطرية وتنميتها: يهدف هذا النظام إلى وضع التشريعات اللازمة لحماية الحياة الفطرية بشقيها النباتي والحيواني والعمل على تنميتها في مواطنها الأصلية وحمايتها من الصيد الجائر والرعي غير الرشيد وإقامة المحميات الطبيعية وتأهيل المناطق المتضررة بيئياً البرية منها والبحرية وإعادة توطينها. وقد اعتمد هذا النظام من قبل المجلس الأعلى لقادة الدول في دورته الثامنة عشرة بالكويت 1997 م.

2- الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية: في إطار تعزيز التعاون الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وقعت دولة قطر على جملة من الاتفاقيات والبرتوكولات المعنية بتطبيق برامج التنمية المستدامة، يمكن إيجاز أهمها بما يلي:[21]

- اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبروتوكولها بشأن التعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة.
- البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري لعام1989 م.

---

[19]. كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد45، 2010، ص16-21.

[20]. وزارة الشؤون البلدية والزراعة، **أساليب الري الحديث وأثرها على الزراعة في دولة قطر**، مجلة البلدية و الزراعة، العدد 36، قطر، 2007، ص69.

[21]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في قطر-الانجازات والتحديات** ، الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للسكان، قطر ، 2008، ص70.

- البروتوكول الخاص بحماية البيئة البحرية من التلوث الناتج من مصادر البر لعام 1990 م.
- بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والأخرى عبر الحدود والتخلص منهالعام 1998 م.
- اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2001م.

ثانيا: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في كل من الجزائر وقطر

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن تحليل مستوى التنمية في الجزائر أو قطر إلا أننا ركزنا على مؤشرات الاجتماعية لأنها تعتبر إحدى المؤشرات الهامة التي تساعدنا في التحليل.

1. تحليل مؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة بالجزائر

يقاسنجاح المشروع التنموي أو السياسة الاقتصادية بمدى التأثيرات الإيجابية التي يتركها على المجتمع، بمعنى هل استفاد المجتمع بهذا المشروع أم لا ؟ وفي بلد سائر على طريق التنمية كالجزائر، حيث نجد أن المزايا النسبية لنجاح سياسته التنموية دائما تقع في دائرة الوسط .فمن جهة نجد أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالكلية على قطاع المحروقات، ومعلوم أن هذا القطاع قد صنع من الأموال ما انتعشت به عملية التنمية في الجزائر، إلا أن التحدي يبقى قائما، فالمسارعة للاستفادة من هذه الأموال وترجمتها حقيقة إلى مشاريع تنموية تنهض بالمجتمع.

1- ظاهرة الفقر: تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا في قائمة المشكلات المطروحة في أجندة الدولة الجزائرية، وزادت هذه الظاهرة تفشيا أثناء عشرية خلت، فالعنف والاستقرار قد أديا إلى بروز اختلالات هيكلية في الاقتصاد، هذا إضافة إلى التدمير الذي مس البنية التحتية للبلاد مما ضاعف من آلام الفقراء.

صاحب ذلك أزمة المديونية وبرامج الإصلاح، التي تعرف بطبيعتها الانكماشية، حيث كان لها تأثير واضح في نقص مناصب الشغل والإعانات الاجتماعية، وتسريح العمال وغير ذلك. لقد مست ظاهرة الفقر شرائح عديدة بما فيهم ذوي الدخول والأجراء، الذين تدهورت قدراتهم الشرائية بسبب غلاء المعيشة.[22]

2- مؤشر الصحة: وهي إحدى مؤشرات التنمية البشرية، وتستخدم لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا الأربعين كنسب مئوية من مجموع السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة، والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة. وقد مثلت الصحة بالأهداف الإنمائية التالية[23]:

- تخفيض وفيات الأطفال الذين يقل سنهم عن 5 سنوات؛
- تحسين صحة الأمهات؛
- مكافحة فيروس السيدا وأمراض أخرى.

3- مستوى التعليم: تأخذ مسألة التعليم في شتى الدراسات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية)حجر الزاوية في التنمية، والنهوض بالمجتمعات، وبغض النظر عن التفاصيل التي قامت بها الدراسات حول علاقة التعليم بالتنمية والصحة والفقر وغير ذلك، فإنها تخلص كلها في النهاية على نتيجة واحدة مؤداها أن التعليم سيساهم بشكل فعال ودوري في تقليص حظوظ التهميش والإقصاء والحرمان.

---

[22]. زكية ستي، **انعكاس النمو الديمغرافي على الوضعية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 5، مارس 2005، ص85.

[23]. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو**، الدورة العادية،26، جويلية 2005، ص45.

إنالجزائر وفي أولى محاولاتها التنموية طرحت مجانية التعليم أو الحق في التعليم هدفا رئيسيا باعتباره مطلبا شرعيا للمجتمع، وخلال تلك الفترة أقرت السياسة التعليمية إجبارية التمدرس لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و 14سنة، دون التمييز بين الجنسين.

وما يلاحظ على برامج التربية الوطنية، توالي الإصلاحات، وآخر هذه الإصلاحات كان سنة 2006 ، حيث تم تقليص سنة للطور الابتدائي بعدما كان ست سنوات، وإضافة سنة للطور المتوسط حيث أصبح أربع سنوات، إضافة إلى الإصلاحات التي خصت برامج التعليم، واللغات الأجنبية، وتهدف هذه الإصلاحات عموماً:[24]

- إعادة تنظيم هام لبنية لمنظومة التربوية؛
- رفع احتكار الدولة للمنظومة التربوية؛
- إصلاح البيداغوجية التعليمية من خلال مراجعة البرامج.

4- معدل البطالة: إن الركود الاقتصادي الذي رافق عشرية سوداء، مع برامج الإصلاح الهيكلية، تميزت بالانكماشية والضغط، قد أثرا على بنية التشغيل بشكل كبير، لقد برزت ظاهرة فقدان مناصب الشغل منذ سنة 1985 وبلغت 104.622منصب عمل أو بمعدل خسارة قدرها 26.156 سنويا،خلال فترة 85-88، ثم كانت ظاهرة تسريح العمال (قدر عددهم ب 500 ألف عامل) منذ سنة 1990.[25]

2. تحليل مؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في قطر

1- ظاهرة الفقر: تجاوز نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في دولة قطر منذ عام 2000 م مثيله في البلدان الأكثر تقدماً في العالم حيث بلغ 21,927 دولاراً أمريكياً مقابل 18,912 دولاراً في البلدان الأكثر تقدماً، هذا في الوقت الذي كانت فيه حصة الفرد في بلدان مثل سوريا أو مصر لا تتجاوز 1,500دولاراً، وكانت في البلدان الأفقر في العالم في حدود 0.450 دولاراً فقط.

واليوم تتجه دولة قطر لتصبح حصة الفرد من ناتجها الإجمالي المحلي الأعلى في العالم، حيث بلغ في عام 2006 م) (50,610دولارا أمريكيا[26].

فقدبينت مسوح إنفاق ودخل الأسر في قطر منذ عام 2000 م وحتى الآن عدم وجود أي شخص يعيش دون خط الفقر، أي أن المؤشر يساوي الصفر. والجدير بالذكر بأنه في عام 2007 م بلغ متوسط إنفاق الفرد في دولة قطر 33 دولاراً يومياً. وبهذا تعد دولة قطر، وفقاً لهذا المؤشر،واحدة من الدول الأكثر تقدماً في العالم، حيث يصل مؤشر الفقر الدولي الثاني (أقل من دولارين في اليوم) إلى7 % في الأردن و15 % في الجزائر، ونحو45 % في كل من مصر واليمن، وإلى أكثر من80 % في بعض البلدان النامية كالهند وبنغلادش وزمبابوي وغيره.[27]

---

[24]. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، **المشروع التمهيدي للتقرير الوطني الخاص حول التنمية البشرية لسنة 2003**، أهداف الألفية من أجل التنمية- انجازات وأفاق، الدورة العامة العدية الخامسة والعشرين، ديسمبر 2004، ص64.

[25]. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول**، الدورة العادية 25، 2004، ص29.

[26]. جهاز الإحصاء، **مؤشرات دولة قطر** ، تقرير التنمية البشرية الدولي، قطر، 2006، ص6.

[27].مجلس التخطيط، **مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر**، قطر، 2000، ص34.

الشكل رقم(01): معدل الفقر في الدول العربية

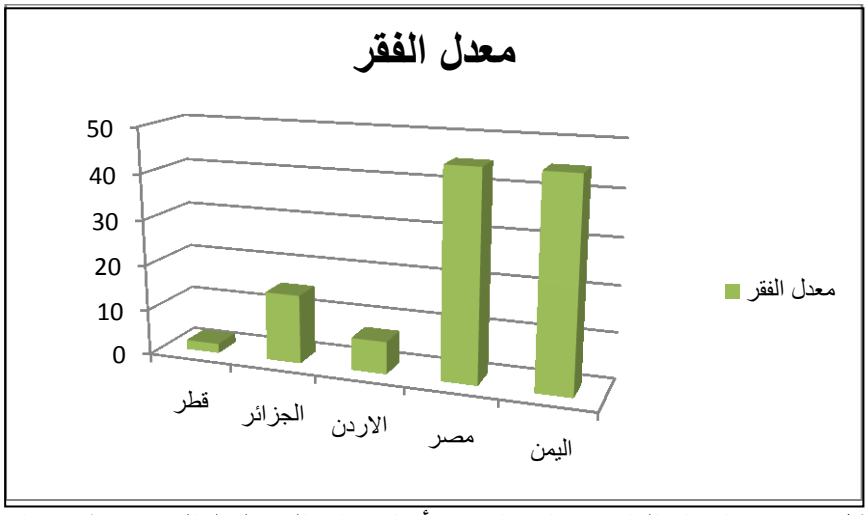

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على أرقام وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لدولة قطر سنة 2007.

2- مستوى التعليم: أهم مؤشرات التعليم المعتمدة دولياً مؤشران، معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.كما أن هناك مؤشرات أخرى عديدة للتعليم مثل نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي المحلي، نسبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية أو على الشهادة الجامعية فما فوق إلى مجموع السكان ...إلى غير ذلك من المؤشرات.

لقد خطت دولة قطر خطوات كبيرة باتجاه محو الأمية حتى أصبح معدل معرفة القراءة والكتابة 90.6 % عام 2005 م بعد أن كان 77 % عام 1990 م، وبهذا غدت دولة قطر من الدول المتقدمة نسبياً في مجال محو الأمية، حيث اقترب معدل معرفة القراءة والكتابة عام 2005 م من100% في الدول المتقدمة ويبلغ 78.3 % في الدول متوسطة النمو، بينما لم يتجاوز 56 % في الدول الأقل نمواً. غير أن جهود الدولة في تعميم التعليم تتضح أكثر لدى متابعة تطور مؤشر معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب(15-24سنة)، حيث ارتفع هذا المؤشر من 96.5% عام 1990 م إلى 99.1% عام 2007م.

وقدبلغ معدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة في دولة قطر 97.6 % في مرحلة التعليم الابتدائي عام 2006 م مقارنة مع 91.6 % عام 1990. والجدير بالذكر أن دولة قطر قد أصدرت القانون رقم (25) الذي يقضي بإلزامية التعليم ومجانيته لجميع الأطفال. أما معدل الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة فقد بلغ 77.7 % عام 2005 م مقابل 88.6 % في بلدان الاتحاد الأوربي و 64.1 % في البلدان النامية و 65 % في البلدان العربية، كما هي موضحة في الشكل التالي.[28]

[28]. نوزاد عد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، مرجع سبق ذكره، ص93.

الشكل رقم(02): معدل الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة في سنة 2005

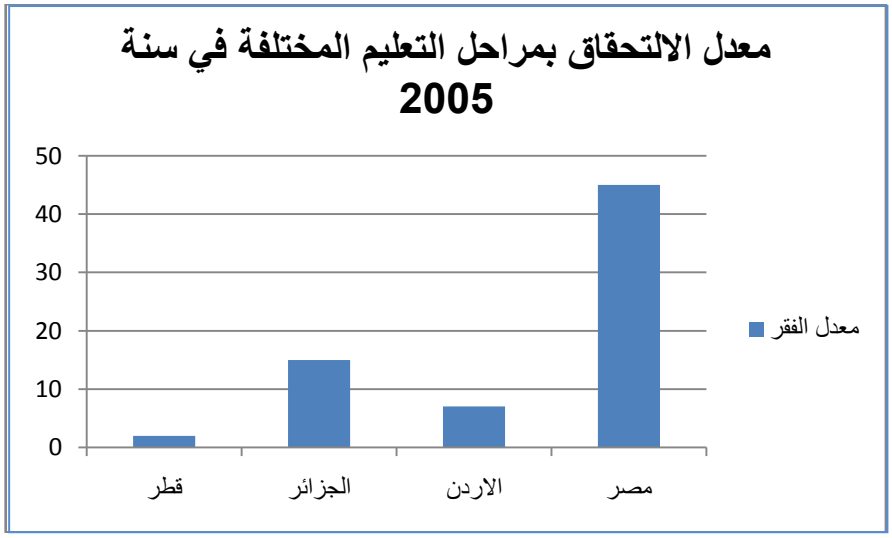

المصدر من إعداد الباحثين باعتماد على نتائج من جهاز التخطيط لدولة قطر.

3- مؤشر الصحية: أهم المؤشرات الصحية هو المؤشر المسمى العمر المتوقع عند الولادة والذي ارتفع في دولة قطر خلال السنوات الأخيرة لتصبح ضمن مجموعة البلدان المتقدمة في هذا المجال . فمنذ عام 2000 م كان هذا المؤشر قد بلغ (74.5سنة ثم تصاعد سنوياً ليبلغ (76.3) سنة عام 2006 وللمقارنة نذكر أن العمر المتوقع عند الولادة بلغ في عام 2005 (78)عاماً في الدول المتقدمة، بينما بلغ أقل من 65.5 عاماً في البلدان النامية و 52.7 عاماً في البلدان الأقل نموًا، وبلغ في الدول العربية 66.7 عامًا.[29]

وتعزز مؤشرات الإنفاق على الصحة في دولة قطر هذا الاتجاه نحو تقديم أفضل خدمات الرعاية الصحية للسكان. فقد أنفق القطاع العام على الصحة 2 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنفق عليها القطاع الخاص 0.6 % من ذلك الناتج عام 2006 م. ويتبين حجم هذا الإنفاق إذا أخذنا بالاعتبار الناتج المحلي الإجمالي الضخم لدولة قطر بحيث يصيب الفرد الواحد من الإنفاق على الصحة 1215 دولاراً أمريكياً معادلاً بالقوة الشرائية في العام المذكور[30]

الشكل رقم (): عمر متوقع عند الولادة لسنة 2005

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على نتائج من جهاز الإحصاء لدولة قطر.

[29]. جهاز الإحصاء، **نظام المعلومات الجغرافية**، قطر، 2007، ص07.

[30]. **أفاق الاقتصاد العالمي**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2008، ص23.

4- المعدل للبطالة: يقصد به عدد الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يجدوه، معبرًا عنه بنسبة مئوية من العدد الكلي للأشخاص الذين يشكلون قوة العمل.

فقد ظلت معدلات البطالة منخفضة خلال الفترة 2008-2014 ، حيث انخفض معدلها من 0.3% عام 2008 إلى0.2% عام 2014 ، بمعدل تراجع سنوي قدره 6.8 % ويعود الانخفاض في معدل البطالة إلى عدة أسباب، من أهمها التوسع في المؤسسات الإنتاجية في مجال النفط والغاز، وكذلك إنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية التي ساهمت في توفير فرص عمل كبيرة للمواطنين الداخلين في سوق العمل، إضافة إلى زيادة طاقة التشغيل في القطاع الخاص[31]. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (): تطور معدل البطالة في قطر

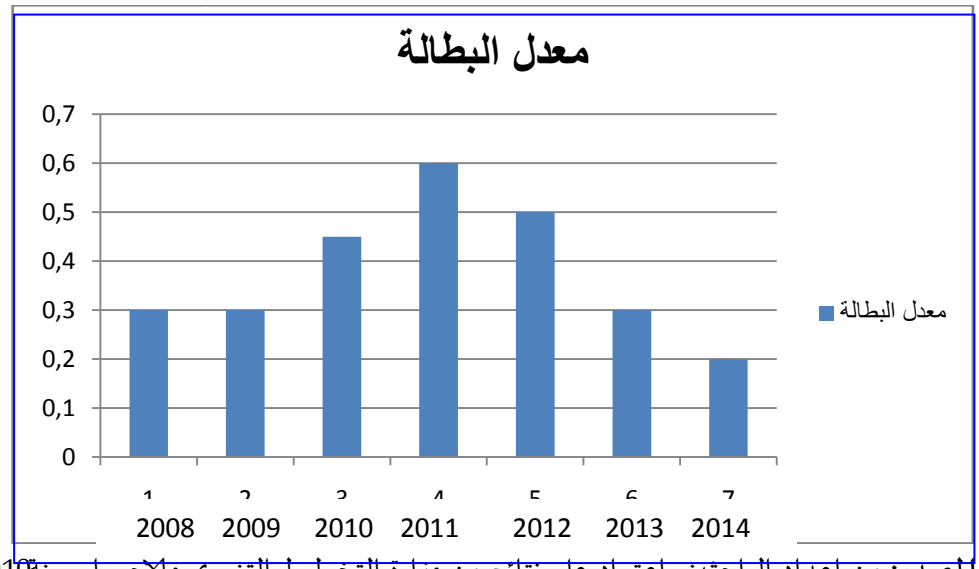

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على نتائج من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء سنة2010.

ثالثا: المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في كل من الجزائر وقطر

تواجه التنمية المستدامة في العديد من الدول العربية خاصة الجزائر وقطر عدة عراقيل ومعوقات تجعلها متأخرة مقارنة بالدول المتقدمة ستعرض لها في هذا العنصر.

1. المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر

هناك مجموعة من المعوقات نذكر من بينها:[32]

- العولمة وأثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.
- ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجود الرامية لتحقيق الاستدامة.
- عدم الاستقرار وغياب الأمن.
- مشكلة الفقر، وزيادة حدة الأمية والبطالة.
- استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق و الخدمات الحضرية.
- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات بشكل مزعج.
- وقع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات.

[31]. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، **مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر2015**، قطر، ديسمبر 2015، ص12.

[32]. نورة شرع، **سياسات الإصلاح التجارة الخارجية وأرها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2010، ص168-175.

- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر والترمل.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، ونقص المتجددة في بعض المناطق.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

2. **المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في قطر**

هناك عدة معوقات نذكر من بينها مايلي:[33]

- نقص السلم والأمن دوليا: حيث أسهمت دولة قطر في تعزيز السلام و الأمن على كافة الأصعدة الخليجية والعربية و الإسلامية والدولية، إلا انه يبقى غير كافي.
- ضعف معدل النمو الاقتصادي: رغم الإصلاحات العديدة التي قامت بها على صعيدا الداخلي والخارجي إلا انه هناك ضعف في معدلات النمو.
- تفشي البطالة: رغم مستوى المعيشي الجيد إلا انه هناك نسبة معقولة في البطالة.
- الإطار المؤسسي: عدم تلاؤم التشريعات والقوانين البيئية مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.
- ضعف إدارة الموارد: ضعف استخدام مياه الصرف الصحي والزراعة الأعلاف وغيرها.

خاتمة

يأخنمفهوم التنمية المستدامة جميع الأبعاد المعروفة، وتؤسس هذه الرؤيا إلى مبدأ العدالة، ليس فقط إلى حاجة الناس فيما يتعلق بهذه الأبعاد، بل يتعدى ذلك إلى البحث دائما عن سبل هذه العدالة وتحقيقها. وما تقدمه التنمية المستدامة في مجال تقدم المجتمعات، محاط بالعديد من المشاكل التي تتخبط فيها البشرية، وهي تحاول وتسعى إلى فهم المسببات الرئيسية في تدهور كثير من الأوضاع،

فالجزائر وقطر من جهة التنمية المستدامة مثلهما مثل البلدان النامية ما زالت تتكئ على مداخيل المادة الواحدة وهو ما يعني أن عملية التنمية ككل تتعرض أو معرضة دائما لخطر الانخفاض في هذه المداخيل، والأمر سوف يمتد لا محالة إلى التأثير في نسب الفقر والبطالة وغيرها من المشاكل، لذا فلتجاوز هذه الحالة يجب أن تدأبا الجزائر وقطر على إضافة قطاعات أخرى منتجة، على الأُقل تتقاسم الأهمية مع المادة السوداء، خاصة وأنها تجاوزت من شبكة المديونية، وأصبحت حرة، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التركيز على نوعية التعليم صار مطلبا غاية في الأهمية. ومنه يمكن استنتاج عدة نتائج من بينها:

- التنمية المستدامة هي عبارة عن عامل جد مهم يساهم بشكل كبير في محافظة على ثروات الأجيال القادمة.
- إرساء ثقافة مناسبة لوضع إستراتيجية للتنمية المستدامة.
- تطبيق القوانين، ونفض الغبار عليها، وإعادة دور الدولة التنظيمي ولكن بشكل لا يخلق صداما بينها وبين القطاع الخاص.
- إن الجزائر رغم القدرة الهائلة على توفير الهياكل القاعدية ما زالت تنقصها الاستثمارات العامة، البنية التحتية، هذا من أهم عوامل إخفاق السياسات التنموية في لبلاد.
- تعزيز وتقوية منظومة التعليم في دولة قطر يتطلب وجود هيئة خاصة و توفير مخصصات مالية كبيرة لهذا الغرض.

[33]. المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوها نسبرغ، 2007، ص70.

قائمة المرجع

1. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن،2007 .

2. سمير خيري مرسي غانم، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي**، كلية الاقتصاد، جامعة الشقراء، المملكة العربية السعودية، 2006.

3. جمعون نوال، **دور التمويل المصغر في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004.

4. كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية،مجلة علوم إنسانية**، العدد25، نوفمبر 2006.

5. محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه، **اقتصاديات الموارد**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

6.عبد الباقي محمد، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010.

7. انجد روستير، **المبادئ العشرة للعقيدة البيئية**، مجلة التمويل والتنمية، 1996.

8. سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة الدول العربية- حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

9. زرنوج ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقيمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

10. جعفر سمية، **دور صناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الكويت و ماليزيا**، رسالة ماجستير في الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013-2014.

11. حفيظ بديار، **دور التمويل بالإجارة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية- دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014-2015.

12. محمد سمير مصطفى، **استراتيجيات التنمية المستدامة- مقارنة نظرية تطبيقية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، بيروت.

13. قصور ي ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة- حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، 2011-2012.

14. دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2003.

15. تقرير رقم 08، **إستراتيجية مجموعة البنك الدولي من اجل التنمية المستدامة**، البنك الدولي، 2009.

16. ساعد بن فرحات، وداد عباس، **فعالية سياسة التشغيل في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، يومي 11و12 مارس2013.

17. كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد45، 2010.

18. وزارة الشؤون البلدية والزراعة، **أساليب الري الحديث وأثرها على الزراعة في دولة قطر**، مجلة البلدية و الزراعة، العدد 36، قطر، 2007.

18. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في قطر- الانجازات والتحديات**، الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للسكان، قطر ، 2008.

19. زكية ستي، **انعكاس النمو الديمغرافي على الوضعية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 5، مارس 2005.

20. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو**، الدورة العادية،26، جويلية 2005.

21. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، **المشروع التمهيدي للتقرير الوطني الخاص حول التنمية البشرية لسنة 2003**، أهداف الألفية من أجل التنمية- انجازات وأفاق، الدورة العامة العدية الخامسة والعشرين، ديسمبر2004.

22. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول**، الدورة العادية 25، 2004.

23. جهاز الإحصاء، **مؤشرات دولة قطر** ، تقرير التنمية البشرية الدولي، قطر، 2006.

24. مجلس التخطيط، **مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر**، قطر، 2000.

25. جهاز الإحصاء، **نظام المعلومات الجغرافية**، قطر، 2007.

26. **أفاق الاقتصاد العالمي**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2008.

27. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، **مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر2015**، قطر، ديسمبر2015.

28. نورة شرع، **سياسات الإصلاح التجارة الخارجية وأرها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة غرداية، 2010.

29. المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوها نسبرغ، 2007.